

فرنسا غير متفائلة بشأن حل الميليشيات في ليبيا

القاهرة - شككت فرنسا في النوايا والوعود التي يتم إطلاقها بشأن تفكيك الميليشيات في ليبيا، وذلك في تصريحات أدلى بها سفير باريس في مصر انتقد فيها بشدة مخططات تركيا في المنطقة وانتهاكها لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا.

وقال السفير ستيفان روماتيه، إن بلاده "ليست متفائلة بشأن حل الميليشيات في ليبيا ولكننا نتحلى بالواقعية والفتنة" مشددا على أن تفكيك هذه المجموعات المسلحة أمر لا غنى عنه من أجل السلام الدائم في ليبيا، وذلك في إشارة إلى الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق التي تعد واجهة الإسلاميين في البلاد.

وأضاف السفير الفرنسي في حوار له مع صحيفة الشروق المصرية، أن القاهرة كانت نشطة للغاية بخصوص الميليشيات، حيث بذلت جهودا كبيرة لعقد لقاءات بجميع الأطراف التي على صلة بهذه الميليشيات، مشيرا إلى أن بلاده تتواصل مع القاهرة للتعاون في ذلك الأمر.

كما لم يفوت روماتيه الفرصة لانتقاد تركيا وانتشطتها في المنطقة، حيث أكد أن بلاده تسعى لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإرغام انقرة على احترام تعهداتها ولاسيما وقف انتهاك حظر الأسلحة المفروض على ليبيا.

وأشار إلى التدخلات الأجنبية في الأدوار التي تلعبها قوى خارجية في تاجيح الوضع في ليبيا، لا سيما تركيا، فضلا عن الفراغ السياسي السائد في البلاد منذ عام 2014، والناتج عن عدم قدرة جميع الأطراف الليبية عن التوصل إلى توافق في ما يتعلق بالمعادلة السياسية لتحقيق الاستقرار.

وأضاف السفير الفرنسي أن عدم التوصل إلى موقف أوروبي موحد تجاه الأزمة الليبية يضعف من موقف أوروبا، ويترك دولا أخرى مثل تركيا تلعب على وتر تلك الانقسامات الأوروبية وتستغلها لصالحها.

وتأتي هذه التصريحات في وقت يواصل فيه الفرقاء الليبيين حواراتهم حيث تستمر اللقاءات في مصر والمغرب تمهيدا لعقد جلسات حوار في تونس في نوفمبر المقبل.

وكان أطراف الصراع قد عقدوا جلسات مؤرخا في مدينة بوزنيقة المغربية حيث تم التوصل إلى تفاهات في العديد من النقاط الشائكة، لكن لم يتم حتى الآن الحسم بشأن الميليشيات التي تحكم قبضتها على مؤسسات الدولة في الغرب الليبي.

وأضاف "كما أن هناك جزءا كبيرا من عائدات النفط الليبي يتم استغلاله لجلب الميليشيات والمرتزقة من سوريا للقتال في ليبيا، لذلك يجب توجيه جميع مقدرات الدولة إلى الشعب الليبي، وعدم استغلالها لصالح تمويل أي من أطراف الحرب".

كما كشف روماتيه عن تحضير بلاده لمبادرة فرنسية حول ليبيا، مشددا على أن باريس نسقت مع القاهرة بشأن هذه المبادرة حيث "رسم البلدان خطوطها العريضة، وستشمل هذه المبادرة دول الجوار وجميع الأطراف السياسية الفاعلة في الأزمة الليبية، وسيتم تقديم موعد القمة بمجرد الانتهاء من تنسيق المبادرة".

وبالرغم من توقف إطلاق النار في ليبيا منذ أغسطس، لا يزال المأساة الدولية منقسما بشأن الحلول التي قد تفضي إلى تسوية سياسية في البلاد الغارقة في فوضاها منذ 2011.

ودعا مؤرخا الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تون، إلى تنظيم انتخابات رئاسية كحل وحيد يضع حدا للأزمة مع الموقف التونسي الذي كان قد دعا إليه قيس سعيد خاصة أن الرئيس التونسي ونظيره الجزائري يؤكدان كذلك على ضرورة إرساء شرعية جديدة في ليبيا.

ائتلاف الكرامة يزيد من توتر الوضع السياسي في تونس

تحذيرات من مبادرات تشريعية تضرب حرية الإعلام



تحركات مثيرة للجدل

مقترح قانون يستهدف إجراء تعديلات على قانون الإرهاب وهي تعديلات أثارت حفيظة الكثير من المتابعين للشان السياسي.

وقال رئيس كتلة الائتلاف سيف الدين مخلوف "إن المبادرة التشريعية تهدف إلى تصحيح بعض ما جاء في قانون الإرهاب وتوسيع الجرائم الإرهابية التي تتضمنها" مبينا أن المبادرة تتضمن بالخصوص حذف الفصل 11 الذي يمنع الضم في الجرائم المرتكبة لمقصد واحد، وهو ما يعني إرجاع السلطة التقديرية للقاضي في إعمال أحكام الفصل 55 من المجلة الجزائية.

وأضاف أن المبادرة تتضمن توسيع التجريم في الفصل 31 ليشمل الإشادة والتعديب بالاستبداد والدكتاتورية، وإهانة الثورة وشهدها وجرحها في إشارة إلى ثورة 14 يناير 2011، وأيضا التحريض على الانقلابات والتمرد على مؤسسات الدولة المنتخبة والدعوة إلى إسقاطها بغير الوسائل الديمقراطية، وتجريم الوصم بالإرهاب والتكفير واعتباره كذلك جريمة إرهابية.

ويرى مراقبون أن هذه التعديلات تستهدف تصفية حسابات سياسية مع خصوم الإسلاميين في تونس الذين يواجهون اتهامات متصاعدة بدعم جهات متطرفة والتورط في تسفير الشباب التونسي إلى بؤر التوتر وغيرهما.

وفي هذا الصدد، شددت أميرة محمد على أن نقابتهم والأطراف المتداخلة في المشهد الإعلامي تعول على وعي النواب من أجل عدم التصويت على هذا المشروع. وقالت "إذا تم التصويت على هذا القانون فإن من دور رئيس الجمهورية أن يحمي القانون الدستوري ويشدون على أساندة القانون الدستوري بشدود على أن هذه التعديلات غير دستورية، لذلك فإننا سننتظر موقف سعيد من التعديلات ونرجو ألا يضي عليها".

ويرى منتقدو هذه المبادرة التي يوجهها إعلاميون وسياسيون أنها تشترعن لفضي إعلامية حيث تسمح لأي كان بفتح وسيلة إعلامية وذلك بمجرد إبلاغ الهايكا.

وكان نبيل حجي، النائب عن حزب التيار الديمقراطي، قد أكد في تصريح لـ"العرب" أن "هناك محاولات من الترويكا الجديدة المتألفة من حزب قلب تونس والنهضة وائتلاف الكرامة للسيطرة على الإعلام".

وأضاف "مقترح ائتلاف الكرامة لتعديل المشهد الإعلامي يكشف عن نزعة للسلط والهيمنة لدى هذا التحالف.. إنه يملك غالبية بسيطة ويريد الهيمنة بها.. بهذه الممارسات يصبح أخطر من بن علي إذا استتب له الأمر" في إشارة إلى الرئيس الأسبق والراحل زين العابدين بن علي، إلى ذلك، أودع ائتلاف الكرامة كذلك

وفي أحدث تصعيد بين ائتلاف الكرامة وأطراف أخرى في تونس دعت نقابة الصحفيين وجامعة الإعلام التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق المنظمات النقابية في تونس، مساء السبت إلى مقاطعة هذا الائتلاف إعلاميا وذلك بعد مواصلة التهجم على الصحفيين واستعانتهم بخطاب تحريضي خلال مرور قياداته إعلاميا.

وقالت نائبة نقيب الصحفيين أميرة محمد إن "ائتلاف الكرامة لا يفوت أي فرصة لإظهار عدائه للإعلام والصحافيين". وأكدت محمد في تصريح لـ"العرب" أن "نقابة الصحفيين ليس لها أي عداة مع ائتلاف الكرامة أو غيره من مكونات المشهد السياسي، لكن هذا الائتلاف كره اعتداءاته على الإعلام من خلال الإساءة إليه أولا ومن ثم تقديم مبادرة تستهدف ضرب حرية الإعلام وشرعة الفوضى في المشهد الإعلامي لينتهي بالتطاول على الإعلامي حمزة بلومي.. نحن أصغرنا العديد من البيانات وحزنا من خطاب هذا المكون الذي بات ممثلا في البرلمان لكن لم تتم الاستجابة لنداءاتنا لذلك قررنا مقاطعته".

ومن المقرر أن يناقش البرلمان التونسي الأرباع التعديلات التي من المفترض أن تحصل على غالبية بسيطة حيث تؤيدها حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) وحزب قلب تونس (30 نائبا).

يواجه ائتلاف الكرامة الإسلامي في تونس شبح العزلة الإعلامية والسياسية بسبب تحركات يقودها لتغيير قوانين تعدل المشهد الإعلامي في البلاد، إلى جانب تقدمه بمبادرة لتعديل قانون الإرهاب وهي تحركات دفعت الصحافيين إلى مقاطعة هذا المكون السياسي والتتديد بخطابه التحريضي الذي يرى مراقبون أنه يزيد من توتير الأجواء في تونس.

صغير الحديري

تونس - تثير مبادرات تشريعية تقدم بها ائتلاف الكرامة، الذي يعد واجهة من واجهات حركة النهضة الإسلامية في تونس، جدلا واسعا داخل الأوساط الإعلامية والسياسية حيث يحاول هذا المكون الصاعد في الانتخابات الأخيرة تعديل القوانين المنظمة للمشهد الإعلامي وكذلك إدخال تعديلات على قانون الإرهاب، وهو ما قد يزيد من التجاذبات داخل البرلمان التونسي المنقسم على نفسه.

ومن المقرر أن تضع هذه التحركات ائتلاف الكرامة الإسلامي والشعوي، إلى جانب داعميه، في مواجهة الرئيس قيس سعيد، الذي تشير مصادر إلى أنه لن يختم مثل هذه القوانين حال تمريرها من قبل البرلمان أي أنها لن تدخل حيز التنفيذ، علاوة على المعارضة الشرسة التي تلقاها تحركات هذا الائتلاف من قبل منظمات نقابية وحقوقية وأحزاب سياسية.

أميرة محمد



ائتلاف الكرامة لا يفوت أي فرصة لإظهار عدائه للإعلام والصحافيين

نبيل حجي



للترويكا البرلمانية في تونس ممارسات أخطر من التي كان يأتيناها على

وقال نقيب الصحفيين السابق ناجي البغوري إن قيس سعيد تمهد بعدم ختم القانون المتعلق بتعديل المرسوم 116 الصادر في 2011 والذي ينظم عمل الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري (الهايكا).

قوى البديل الديمقراطي المعارض تدعو للتكتل في مواجهة «عنف السلطة الجزائرية»

ألية موحدة للدفاع عن الحريات، من أجل المطالبة بالإفراج عن كل معتقلي الرأي وإعادة الاعتبار لكل المحبوسين أو المتابعين أو المدانين، ووقف المضايقات والاعتقالات".

وقال إن "التصعيد الذي تشهده الإجراءات القمعية في الظرف الحالي لم يسبق أن بلغته البلاد منذ بداية الحراك الثوري، وهو ما يؤكد إرادة السلطة في تجاهل أصوات ملايين الجزائريين المتعالية من عمق المجتمع، للمطالبة بتغيير ديمقراطي ورحيل النظام".

ولفت إلى أن قوى البديل الديمقراطي، نظمت يومها الوطني للدفاع عن الحريات رغم رفض الإدارة منحها قاعة عمومية، للتعبير عن تعلقها بالقيم التأسيسية للموقف المنهضة في التعددية والحقوق والحريات".

ويعتبر تكتل قوى البديل أبرز الأقطاب السياسية التي ترفض الدستور الحالي وأعلن مبكرا عن موقفه المقاطع للاستفتاء الشعبي على التعديلات المدرجة، كما لم يتوان منذ تأسيسه قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر الماضي، عن دعم الاحتجاجات الشعبية العائدة تدريجيا إلى الشارع بعد أشهر من التعليق بسبب وباء كورونا.

والاقتصادي وتفشي الفقر، يعني عجز السلطة عن الإدارة السياسية للبلاد.

وكان قضاء مدينة خنشلة في الهضاب الشرقية للبلاد، قد سلط عقوبة ووصفت بـ"القاسية والمذهلة"، على الناشط المعارض ياسين مباركي، بعشر سنوات سجن نافذة، وغرامة مالية تقدر بنحو 80 ألف دولار أميركي، بعدما وجهت له تهمة الإلحاد والتحريض عليه.

قوى البديل اعتبرت أن تصعيد السلطات هدفه بث الرعب في الجزائريين للسيطرة على عملية المرور بالقوة في تنظيم الاستفتاء

واعتبر بيان البديل الديمقراطي أن "التصعيد الحاصل هدفه بث الرعب في الجزائريين، من أجل السيطرة على عملية المرور بالقوة المعتمدة في تنظيم الاستفتاء الدستوري، الذي تبدو نتائجه كارثية على صورة السلطة رغم الحملات الدعائية عبر وسائل الإعلام الموجهة". ودعا التكتل كل "القوى المنظمة والمواطنين والمواطنات أن يشكوا سويا

منهم المحامي مصطفى بوشاشي وعالم الاجتماع ناصر جابي وسط حضور قيادات أحزاب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والعمال وجهة القوى الاشتراكية.

وذكر البيان الذي توج أشغال الندوة، أن "الأشغال جرت بمشاركة نخبة من القيادات السياسية، والحقوقية، والحزبية، والنقابية والجامعية، المنخرطة في الحراك، بغية تسليط الضوء على الوضع السائد ولاسيما حرية الصحافة، والنضال من أجل انتقال ديمقراطي ضمن مسار تأسيسي سيد".

ولفت إلى أن "استمرار الاعتقالات التعسفية والأحكام الشديدة بحق النشطاء والصحافيين، هدفه خلق كل الأصوات المعارضة والسيطرة على استفتاء الدستور، وأن القمع أصبح هو الرد الوحيد على مطالب الشعب، من خلال الاعتقالات والأحكام اليومية الصادرة في حق النشطاء".

وذكر أن "هناك ما يقرب من مئتي ناشط من الحراك الشعبي، غالبا ما تتجاهلهم وسائل الإعلام، يعانون للأسف من المصير نفسه، يتم احتجازهم تعسفا والحكم عليهم وسجنهم، وأن اللجوء المفرد إلى الحلول القمعية عبر استعمال الشرطة، فضلا عن الركود في مواجهة تدهور الوضع الاجتماعي

يكن حتى خلال حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة على حد تعبيره. وتأتي هذه الدعوة في وقت تتشدد فيه السلطات الجزائرية والقوى الموالية لها من أجل إنجاح استفتاء الفاتح من سبتمبر على الدستور، إلى جانب تجدد الاحتجاجات في مسعى من الحراك لاستعادة زخمه.

وخلال ندوة قوى البديل تناوبت على الكلمة شخصيات سياسية معارضة



المعارضة ترص صفوفها